



ارتفعت في عام 2021. ومع ذلك، لا يزال الوضع كابوسًا حيًا للناس العاديين، مما يتسبب في معاناة لا توصف للفئات الأكثر ضعفًا. فاليوم، نقدر أن أكثر من مليون لبناني ولبنانية بحاجة إلى مساعدات إغاثية لتغطية احتياجاتهم الأساسية، بما في ذلك الغذاء.

أضف إلى ذلك، أُثقل النظام الصحي في لبنان إلى ما يفوق حدود تحمّله بسبب التأثير المزدوج للأزمة الاقتصادية ولتفشى وباء كورونا. وأصبح الناس غير قادرين على الحصول على الرعاية الصحية وعلى تحمّل كلفتها وسط النقص المتزايد في الأدوية والمستلزمات الطبية. فرفوف الصيدليات باتت فارغة، ومخزون المستشفيات على وشك النفاد، وخزائن الأدوية المنزلية خالية. في حين يدفع مرضى السرطان ثمنًا باهظًا، مع اضطرار غالبيتهم على إيقاف علاجهم الذي من شأنه إنقاذ حياتهم. وهذا غير مقبول على الإطلاق. فهذا بمثابة حكم بالإعدام بحق كل من يعتمد حياته على هذا العلاج! وعلاوة على ذلك، أدى فقدان قيمة الرواتب إلى هجرة العديد من العاملين الماهرين في مجال الرعاية الصحية، تاركين وراءهم قطاعًا صحيًا متعثرًا في وقت لا يزال وباء كورونا يتطلب الرعاية الضرورية.

كما تضرر قطاع التعليم في لبنان بنفس القدر. فوفقًا لليونسيف، تعرّض ما لا يقل عن 1.2 مليون طفل - بما في ذلك الأطفال اللبنانيين والسوريين والفلسطينيين - إلى انقطاع في تعليمهم لأكثر من عام. وعلى الرغم من الجهود المبذولة لإعادة فتح المدارس، إلا أن أزمة الطاقة الحالية تشكل خطراً على استمرارية العام الدراسي.

وكما هو الحال مع العاملين في مجال الصحة، أثر انخفاض قيمة الليرة اللبنانية بشكل ملحوظ على رواتب المعلمين والمعلمات، مما دفع بالكثيرين إلى البحث عن فرص عمل في دول أخرى. هذا وباتت عائلات كثيرة عاجزة عن تغطية تكاليف التعليم. كما أنّ صحة الأطفال النفسية على المحك، حيث حصل 32 في المائة من الأطفال اللبنانيين على الدعم النفسي والاجتماعي في بداية عام 2021 مقارنة بنسبة 10 في المائة فقط في عام 2020. وبصورة متوازنة، يتزايد عدد الأطفال المنخرطين في عمالة الأطفال بشكل ملحوظ كإحدى آليات المواجهة السلبية التي تلجأ إليها الأسر الضعيفة.

وبسبب نقص الكهرباء، فإن إمدادات المياه على وشك الانهيار في حين تتأثر بشدة الخدمات الحيوية، بما فيها المستشفيات. وإذا استمر الوضع في التدهور، فمن المحتمل أن يتأثر ما يصل إلى 4 ملايين شخص، بمن فيهم مليون لاجئ ولاجئة، من نقص المياه أو أن تنقطع عنهم المياه تمامًا.

في الواقع، أُلقت الأزمة بثقلها على اللاجئين أيضاً. حيث كشفت النتائج الأولية لتقييم جوانب الضعف لدى اللاجئين السوريين في لبنان لعام 2021، والذي صدر قبل يومين، عن وضع مريع حيث يقبع تسعة لاجئ/لاجئة من بين كل عشرة لاجئين سوريين تحت خط الفقر المدقع، وهو ما يمثل زيادة قدرها 60٪ منذ عام 2019. كما يعاني نصف عدد العائلات السورية الآن من انعدام الأمن الغذائي، حيث يتعين على حوالي ثلثها تقليل حجم حصص الطعام أو تقليل عدد الوجبات التي تأكلها يوميًا.

هذا وقد تم الإبلاغ عن مستويات عالية من الفقر بين 257 ألف لاجئ ولاجئة فلسطينيين يعيشون في لبنان، في وقت يتزايد فيه التوتر في المخيمات، الأمر الذي زاد الضغط على الأونروا لجهة مضاعفة مساعداتها الإغاثية وتخفيف التوترات.

من ناحية أخرى، هناك المهاجرون، الذين أتوا في الماضي إلى لبنان بحثًا عن وظائف شاغرة وظروف معيشية أفضل، وهم اليوم يعيشون في ظروف محفوفة بالمخاطر. وفقًا لتقييم حديث أجرته المنظمة الدولية للهجرة (IOM)، أفاد 70٪ من المهاجرين والعاملين المنزليين من المهاجرين الآسيويين والأفارقة في لبنان (أي حوالي 400 ألف شخص) أنهم قد تقطعت بهم السبل في البلاد من دون أي عمل أو وسيلة للعودة إلى ديارهم، فوجدوا أنفسهم غير قادرين على تلبية احتياجاتهم الغذائية الأساسية.

بالنسبة لجميع هذه الفئات بما في ذلك اللبنانيين، أضحت الهجرة غير الشرعية، حتى من خلال الشبكات الإجرامية، بمثابة "مخرج" مُعتَمَد بصورة مضطربة لمغادرة البلاد. فعمليات المغادرة عن طريق البحر لا تلبث تزايد، وبالنسبة للاجئين، هناك خطر كبير يتمثل في سلسلة من عمليات الإعادة القسرية.

بالنسبة للأمم المتحدة وشركائها في المجال الإنساني، إنها لمسؤولية مهنية وقانونية أن نواصل مساعدة اللاجئين السوريين والفلسطينيين في لبنان وحمايتهم، وكذلك المجتمعات التي تستضيفهم. كما أنه من الضرورة الإنسانية مساعدة اللبنانيين



بالإضافة إلى ذلك، فقد تم أيضًا صرف ما مجموعه 10 ملايين دولار أمريكي من الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ في نيويورك ومن الصندوق الإنساني في لبنان الذي يديره مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، وذلك في أوائل شهر أيلول/سبتمبر من هذا العام بغية تمويل عملية توصيل الوقود الواردة في الخطة وعلى وجه السرعة. إنّ آليات التمويل المرنة هذه ضرورية لإنقاذ الأرواح ولتلبية المساعدة الإنسانية العاجلة. فكل دولار مهم!

سيداتي وسادتي،

من الواضح، ومن أجل المضي قدمًا بشكل أفضل، ان قدرة مجموعة جديدة من التدخلات الإنسانية تقف قاصرة عن تقديم حل دائم للبنان. يُقصد بالعمل الإنساني بطبيعته أن يكون قصير الأجل ومؤقتًا وغير مستدام. ويهدف في المقام الأول إلى إنقاذ الأرواح والتخفيف من معاناة الناس. لا يُقصد به حلّ الأسباب الجذرية للأزمة ومعالجة دوافعها. حيث إن الحلّ المستدام هو وحده الحل القادر على إعادة كرامة المتضررين من الأزمات.

ولبنان لا يشكل استثناءً. فنحن نبذل قصارى جهدنا للتخفيف من الوضع الحالي المحفوف بالمخاطر، ولكن المسؤولية تقع في نهاية المطاف على عاتق قادة لبنان لاتخاذ الإجراءات اللازمة واعتماد الإصلاحات التي تشتد الحاجة إليها لمساعدة لبنان على الوقوف على قدميه والمضي قدمًا نحو طريق التعافي.

في الواقع، وخلال اتصالاتي مع السلطات اللبنانية، بما في ذلك الحكومة الجديدة، لطالما شددتُ على مسؤولية الحكومة الأساسية، بصفتها المسؤول الرئيسي، عن ضمان حصول الناس على الخدمات الاجتماعية الأساسية بشكل آمن ومستدام وكريم. هذه حقوق إنسان شرعية غير قابلة لأن تحال مسؤوليتها لأحد!

سيداتي وسادتي،

من على هذا المنبر، أكرّر أن الأمم المتحدة، جنبًا إلى جنب مع شركائها الدوليين، عازمة وملزمة بدعم الحكومة الجديدة في معالجة الأسباب الجذرية للأزمة، والأهم من ذلك وضع الناس في صلب سياساتها وخططها.

يواجه لبنان طريقًا صعبًا. لذلك، يجب تنفيذ الإصلاحات فوراً للتخفيف من معاناة الناس ووضع حدّ للاحتياجات الإنسانية المتزايدة. فلا بد من توفير الحماية الاجتماعية الشاملة والمتكاملة للمساعدة في حماية الفئات الأكثر ضعفًا وتجنب إفقار السكان بصورة متزايدة.

يكمن كنز وراث لبنان في شعبه، برأسماله البشري الرائع. لذا، فإن الحفاظ على هذا الثراء هو أفضل استثمار يمكننا القيام به لمساعدة لبنان على الوقوف على قدميه مرة أخرى والمضي قدمًا نحو مستقبل مزدهر. بينما نعمل بلا كلل على تلبية الاحتياجات العاجلة والفورية في لبنان، نُبقي نُصبَ أعيننا على التأسيس لأجندة التنمية المستدامة التي تعيد لبنان إلى مساره الصحيح.

لا يزال من الممكن تحقيق مستقبل أكثر إشراقًا في لبنان إذا عملنا معًا وإذا عملنا الآن. نقف جنبًا إلى جنب مع شعب لبنان.

شكرا لكم على اهتمامكم.